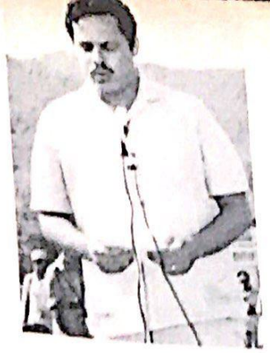

في مقابلة مع البعثة الفرنسية، علي ناصر محمد:

بموقفها النشط والمستمرّ في الكفاح ضدّ الامبريالية اليمن الديمقراطية تجد نفسها أكثر صلابة

فيما يلي نص المقابلة الصحفية التي اجريت مع الأخ علي ناصر محمد، رئيس مجلس الوزراء من قبل البعثة الفرنسية التابعة للحزب الشيوعي الفرنسي المكونة من اليمن تيبود وتوهيلات ورئيه:

■ بعد مؤخرا مؤتمر الادارة المحلية والذي حدد الشروط لتطبيق المجالس الشعبية المحلية في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية الراهنة. هل لكم ان تعطونا بعض التصورات حول مظاهر تطبيق هذا الاسلوب والثمار الموضح جنيها منه؟

– لم يكن الهدف من انعقاد مؤتمر الادارة المحلية النظر في موضوع قيام المجالس الشعبية فقط ولكنه استهدف تقييم تجربة الحكم المحلي تاريخيا ومعالجة اوضاع الاجهزة الادارية وفقا لمبدأ المركزية الديمقراطية وتجسيدا لمبدأ مركزية التخطيط والمركزية الشديدة وفي الواقع ان وضع الادارة المحلية في بلادنا مر بالعديد من الصعوبات شأنه شأن الصعوبات الاخرى التي واجهها بلادنا وبالذات بعد خطوة ٢٢ يونيو المجيدة، من جراء طبيعة السلطة السابقة وتركيباتها القبلية والمناطقية ونمط علاقاتها الاقطاعية.

لقد وقف المؤتمر وقفة تقييم وتحليل شاملين لمجمل اوضاع الادارة المحلية والحكم المحلي واسند في ذلك الى ادبيات الثورة ودستاتها وعلى وجه الخصوص الى جوهر دستاتها العام الخاص واخذ عدة قرارات ونوصيات بهدف الى بناء ادارة ثورية ذات انتاج افضل وتكاليف اقل، كما اقر مشروع قانون الحكم المحلي وقام مجالس الشعب المحلية.

اما بالنسبة لموضوع التطبيق لمهام المجالس الشعب المحلية فانها بعد الآن القوانين والاجراءات الخاصة بالانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية على امل ان تتم الانتهاء من ذلك خلال عام كامل. حيث سيتم خلال هذا العام اصدار قانون الحكم المحلي والعمل به وقيام مجالس الشعب المحلية.

■ لجان الدفاع الشعبي دخلت حيز التنفيذ مؤخرا في عدن في اطار النشاطات الراهنة المتعلقة بالدفاع الوطني. هل لكم ان تعطونا فكرة عن مهامها بالاضافة الى محمل مهام القوى الاخرى المشاركة في الدفاع عن الوطن؟

– في الدورة الرابعة للجنة المركزية، رفعت لجنة المركزية شعار « خطط معنا .. اعمل معنا .. احكم معنا » وهذا الشعار لا يمكن تطبيقه لممارسة العملية، والممارسة العملية المقصودة هي ان يرتبط نظرية الثورة بالتطبيق العملي من خلال سير تنفيذ القرار الخاص بالمهام مجالس الشعب المحلية وتعبئة وتنظيم جماهير الشغيلة في الجماهيرية ومنها لجان الدفاع الشعبي، لجان الدفاع الشعبي قد تختلف نوعا ما عن مهام المنظمات العمال والفلاحين والطلاب والشباب والمرأة، لكنها في الواقع تقوم بمهمات عظيمة جدا، فهي تنظم وتعبئ الجماهير في وحداتها السكنية للقيام بمهام اجتماعية واقتصادية ولمقاومة وتنفيذ قوانين وقرارات الدولة والتنظيم، الى جانب القيام بمهمة الدفاع عن الثورة حينما تعرض بلادنا لأية مخاطر او مؤامرات.

ويمكن القول من الان بان لجان الدفاع الشعبي ستؤدي مهام غاية في الاهمية تساهم مع الدولة والثورة في مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها بلادنا، وتعلق تنظيما السياسي اهمية خاصة لتجربة بناء لجان الدفاع الشعبي على مستوى الجمهورية. كما انها ستكون مساعدا نشيطا في الدفاع عن الثورة الى جانب الجيش الشعبي والمنشآت الشعبية والشرطة الشعبية والمنظمات الجماهيرية الاخرى.

■ واجهت البلدان التي سلكت طريق التطور اللارأسمالي المشاكل الجوهرية الناجمة عن بناء اقتصادها الوطني. كيف وقفت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عمليا في تنفيذ القضايا المتعلقة ببناء الاقتصادي الوطني المستقل وبالمقاومة المستمرة ضد المؤامرات الرجعية؟

– المشاكل الاقتصادية التي واجهها بلادنا متعددة الجوانب لكن ابرزها هو ان الاستعمار البريطاني الذي اراد ذلك قد عمل لا على تحطيم اقتصادنا الطبيعي فقط ولكنه عمل على خلق مشاكل تعترض الجهود التي يمكن بذلها في سبيل تنمية الاقتصاد الوطني ومنها تلك المشاكل التي واجهها الثورة بعد الاستقلال وتمثلت بمواجهة جيش جرار من الموظفين الكبار بلمهمون نصف الميزانية وبحكمهم علاقات وتقاليد قبلية في العقوبة والرجعية في حين كانت خزينة الدولة فارغة تماما.

وليس ذلك فحسب، بل ان هناك مشاكل اخرى، منها تخلف الوضع الاقتصادي في البلاد وغياب التخطيط والاحصاء الاجتماعي وتدني مستوى الدخل القومي، ومثل هذا الوضع كان لا بد من معالجته بتخطيط وبرمجة الاقتصاد الوطني، فعملنا على وضع خطة للتنمية الاقتصادية وهي الاخرى كان لا بد من ان تعترضها بعض الصعوبات والمشاكل، منها انه عندما وضعت لم تعتمد ولم تستند بشكل اساسي على الاحصاء الدقيق الدقيق على الرغم من القوله القائلة بانه لا يخطط بدون احصاء هذا الى جانب السلبيات الاخرى كالتمويل الخارجي لبعض مشاريع الخطة، حيث ادرجنا بعض المشاريع بالاعتماد على الاتفاقات المعقودة مع بعض الدول الشقيقة والصديقة والقروض الخارجية، وفوجئنا عند سير التطبيق العملي لمشاريع الخطة ان بعض الدول التي اعتمدنا عليها في تمويل بعض المشاريع بناء على اتفاق مسبق معها لم تنفذها كما قد اتفقنا معها عليه، ومنها مثلا الجمهورية العربية الليبية الشقيقة التي وافقت على تقديم قرض يبلغ حجمه خمسة ملايين دينار لاستثماره في بعض المشاريع ولم نحصل عليه، وهذا ما ادى الى تجميد المشاريع التي اعتمدنا تمويلاتها على اساس القرض الليبي، وهناك مثال اخر، وهو اتفاقنا قبل حوالي عامين مع جمهورية رومانيا الاشتراكية على اقامة بعض المشاريع الا ان تنفيذها لم يبدأ بعد.

هذا بالنسبة الى المشاكل التي واجهتنا على الجانب الاقتصادي اما المشاكل التي ارت على جهودنا في التنمية فابرزها حملات التشهير والتخريب المستمرين من قبل الرجعية السعودية واسيادها الامريكان ضد اليمن الديمقراطية، حيث ان هذا العداء السافر يتطلب بالضرورة المواجهة لا بالامكانات البسيطة لدى شعبنا بل بامكانات مادية ايضا.. وذلك ما استهدفه الاعداء، حيث عملوا على عرقلة توجهاتنا في ميدان البناء الاقتصادي للحلوله دون تطور وتقدم شعبنا.

الا انه على الرغم من كل ذلك فقد واجه شعبنا هذا الوضع بشجاعة وصمد امام الازمة المالية والاقتصادية، فعملنا على بصفة جزء كبير من العناصر القاعدة في الاجهزة الادارية واوجدنا نظم وقوانين تتكيف مع مرحلة الثورة وتلبي رغبات وطموحات شعبنا، وبالفعل كان على شغيلة بلادنا ان يقدموا جزء من قوتهم اليومي للدفاع عن الثورة والحد من وقوعها في حلبة الازمة المالية والاقتصادية، وهذا ما عبر عنه شغيلة بلادنا في حركة الاسام السبع المجيدة من اغسطس ١٩٧٢م، حينما خرج شعبنا مطالبا بتخفيض الاجر والربات والغاء العلاوات دفاعا عن الثورة وشدد جماهيرنا بمبادراتها الخلاقة عدد كبير من المشاريع في مجالات التعليم والصحة والمياه وشق الطرقات وحفر الابار الى جانب حل المسالة الزراعية بالقضاء على الاقطاع وشبه الاقطاع من خلال انصاف الفلاحين الفقراء وتاسيس التعاونيات الزراعية والوحدات الانتاجية وتوزيع بعض الاراضي للفلاحين على اساس الانتاج. وعالجنا الوضع الاقتصادي بالاعتماد على اسس التخطيط، حيث وضعت اول خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للاعوام ٧١/٧٢ ورصد لها مبلغ ٤٠٢٩٢٠٧٠٠ مليون دينار وقفت للمجالات الصناعية والزراعية والخدمات الاجتماعية والنقل والمواصلات واستهدفت الخطة بناء القاعدة الصناعية والزراعية للبلاد وتقديم فرص العمل للعاطلين عن العمل، وتوفير المعدلات الصعبة التي كانت تراهب للاسواق الاجنبية مع تحرير اقتصادنا الوطني من اليقعة من خلال تامين الاحتكارات الاجنبية وانتهاج سياسة اقتصادية تقدمية تابية تدعم الدور القيادي للقطاع العام في الاقتصاد الوطني وبناء القاعدة المادية للتحول اللاحق للثورة.

وتولى المسالة الاقتصادية اهمية خاصة نظرا لما لها من ارتباط بمستقبل نمو تطور الثورة ففي الدورة الرابعة للجنة المركزية تم مناقشة الوضع الاقتصادي بشقيه الصناعي والزراعي، وكذلك نوقشت القضايا المتعلقة بالاعداد للخطة الخمسية على ضوء تقييم الخطة الثلاثية وتجربتنا فيها واكدت اللجنة المركزية على اهمية التركيز على الصناعات الاستخراجية واهمها الثروات المعدنية والنفطية والزراعية والاسماك، باعتبارها ذات مردود مالي واجتماعي سريع.

■ ما هي درجة وسبة النجاح التي حققتها الخطة الثلاثية على مختلف المستويات وهل لكم ان تعرفونا بعض الشيء على حصيلة النتائج التي حققتها الخطة الثلاثية ومختلف قطاعاتها.

– تم تنفيذ نسبة عالية من اجمالي مشاريع الخطة خلال الفترة الماضية وتم توفير العمل لـ ١٨٥٤٦ عامل منذ ٢٢ يونيو ٦٩ حتى يونيو ٧٧، ونتوقع ان يحقق نسبة عالية في انجاز بقية المشاريع المدرجة في الخطة وبالذات تلك المشاريع التي لا تعترضها مشاكل مالية وفنية، واي عمل كهذا لا بد له من نواقص خاصة اذا علمنا انها اول خطة للتنمية الاقتصادية تنفذها بلادنا، ونشير اننا قادرون على تنفيذ الخطة الخمسية القادمة معتمدين على الاحصاء الدقيق والتخطيط العالي، وبالتعاون الفعال من قبل الدول الشقيقة والصديقة وفي مقدمتها البلدان الاشتراكية. وسوف تحدث الخطة الخمسية تطورا فعليا في تنمية الاقتصاد الوطني كما ستسهم الى حد كبير في حل المسالة الاقتصادية بشكل برنامج النظام السياسي الجبهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، سيما وانها الثانية بعد الخطة الثلاثية، وقد استفدنا من تجربة الخطة الثلاثية وبالذات من سلبياتها القضية ومصادر الهول المحلي والخارجي، الامر الذي سوف يجعل الخطة الخمسية مستندة على المعلومات والحقائق الصحيحة.

■ في برنامج حكومة الوحدة الشعبية الذي وقع عليه بصفة خاصة من قبل الحزب الشيوعي الفرنسي، هناك قضية تتعلق بتاميم رؤوس اموال الاحتكارات وتاميم وسائل الانتاج الكبرة التي تدخل جميعها ضمن النضال من اجل التنمية للمستقبل. وفي اليمن الديمقراطية ما هو الواقع الملموس في سير عملية تاميم المساكن في مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية وهل لكم ان توضحوا لنا جليا هذه التجربة الجديدة وما تمخضت عنه من نتائج بعد سنة من تاميم المساكن.

– في بلد كبلدنا كان من الضروري جدا الاقدام على مثل هذا الاجراء.. اجراءات تاميم المساكن.. ذلك ان بناء المساكن الكبيرة من قبل البورجوازية الكومبرادورية هو عمل تم بتوجيه وتشجيع الاستعمار البريطاني والقاضي بتجميد رؤوس الاموال في هذه البنايات. في حين كان شعبنا يعيش في العراء وسكن العشش واكواخ الصفيح لان الوسع الذي حدث بالنسبة للعقارات السكنية كان بلبي فقط احتياجات الجالية البريطانية والقاعدة العسكرية البريطانية، ومنع استثمار الاموال في مشاريع اقتصادية تستفيد منها الشعب.

وبعد الاستقلال رفض ملاك العقارات دفع ضرائب الدولة كما رفضوا ايضا الاهتمام بصيانة المباني السكنية على الرغم من القوانين والقرارات التي اتخذتها الدولة لمعالجة هذه المسالة اما بالنسبة للبعض الاخر من ملاك العقارات السكنية فكانوا يستلمون اجيارات المساكن ويهربونها الى خارج البلاد.

امام هذا كله كان لزاما علينا ان نتخذ اجراءات التاميم وبذلك وضعنا حدا للاعبي والتخريب الاقتصادي والمتاجرة بقضايا مساكن الشعب من قبل الملاك واستهدف قانون تاميم الاسكان ايضا حل الازمة السكنية التي خلقتها الملاك السابقون حيث تم تخفيض ٢٥ بالمئة لبناء من الدخل مساكن شعبية.

ثم ان مثل هذه المهمة.. الهدف مهمة حل المسالة السكنية هي من صلب مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهي تجربة تتفق مع رغبات شعبنا ومع خصائص واقع بلادنا.

اما بالنسبة لنتائج تاميم المساكن خلال العام المنصرم فانه يجري الان تقييم شامل ودقيق على ضوء تقييم الخطة الثلاثية وتجربتنا فيها واكدت اللجنة المركزية على اهمية التركيز على الصناعات الاستخراجية واهمها الثروات المعدنية والنفطية والزراعية والاسماك، باعتبارها ذات مردود مالي واجتماعي سريع.

محاكمات المغرب:

هجمة النظام الشرسة محاولة لتصفية التطور الثوري الجديد في بنية المعارضة

الاحكام الاخيرة التي اصدرتها المحاكم العسكرية في المغرب لم تكن الاحكام الاولى ولا هي الاخيرة في مسلسل الارهاب الفاشي الذي يشنه النظام الرجعي المغربي ضد الحركة الوطنية المغربية التي اعلنت صراحة، وبكل السبل، تحديها لهذا النظام ومحاربتها له بكل الوسائل الممكنة من اجل بناء جمهورية شعبية ديمقراطية على انقاض الحكم الاقطاعي المفضوح بعلاقاته المشبوهة واساليبه المتخلفة ودعائمه الفاسدة.

فمنذ تاسيس الحركة الوطنية المغربية عام ١٩٤٤، بل وقبل ذلك التاريخ، منذ بداية الحماية الفرنسية للمغرب عام ١٩١٢ بطلب من السلطان عبدالحفيظ، وحتى هذا التاريخ لم تصل الحكومات المغربية المتعاقبة على الحكم الى الحد الادنى من الاستقرار السياسي الذي تسعى اليه لزيادة سيطرة مخططات الاقطاع والرأسمال الاجنبي والارهاب البوليسي، ولضمان مصالح وامتيازات الطبقة الحاكمة المرتبطة بسياسة الامبريالية التي لديها حسابات دقيقة لاستمرار سيطرتها على المغرب كموقع له اهمية استراتيجية واقتصادية.. وذلك بسبب النضال الشعبي الذي شنه الجماهير ضد اتجاهات الحكم السياسية واساليبه المتخلفة في معالجة مطالبها الاقتصادية والاجتماعية.

فالنضالات المريرة والعاسية التي خاضتها الجماهير المغربية وقواها المعارضة كالاتحاد الوطني للقوات الشعبية طورت بصورة عاجلة اسلوب النضال نفسه واحدثت به تحولا بلغ الحد الاقصى للنضال في ٢٠ آذار من هذا العام حيث اعلن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حمله السلاح في وجه اللقعة الحاكمة. ان ذلك الانعطاف الذي بداه الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وهو من ابرز الفصائل الوطنية في المغرب، في كيفية واسلوب مواجهة النظام الرجعي في المغرب والتحول من المعارضة السياسية والمطالبة البرلمانية والاضرابات العمالية – الطلابية، وغير شكل المواجهة من مواجهة « سلمية » الى مواجهة مسلحة ليس مجرد انعطاف جاء بصورة مرتجلة بعيدة عن الخلفية التاريخية لتطور الاوضاع السياسية والاجتماعية في المغرب لقد جاء ذلك الانتقال بعد ان حققت المعارضة المغربية تقدما كبيرا على المستويات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية.

رفض الايديولوجية البورجوازية

على الصعيد الايديولوجي رفضت قوى المعارضة الثورية سيطرة الايديولوجية البورجوازية على قيادة العمل الجماهيري واحتكارها لذلك العمل من خلال تحكمها بالاهداف والبرامج والوسائل التي وضعت لمواجهة الرجعية المغربية، باسلوب مختلف بالتاسم مصالحها الذاتية كطبقة تعمل لذاتها.. وهذا ما يفسر براعة المجموعات المعارضة ذات الافق البورجوازي في تعديل وسائل المعارضة وتكيفها بما يؤمن لها ضمان وظيفتها على راس العمل السياسي لجماهير المغرب اولا، وبما يؤمن لها المشاركة في الحكم ثانيا. ان هذا التحول الذي ظهر في اوساط قطاع كبير داخل المعارضة المغربية بنيته الايديولوجية الاشتراكية القائمة على اساس دراسة القوانين العلمية لتطور المجتمع واشعاعه بالطبقة الكادحة، بديلا لتلك المفاهيم البرجوازية الغربية من مفاهيم النظام نفسه. هذا التحول كان من ابرز الظواهر التي طرات على مسيرة الحركة الوطنية المغربية في صراعها مع النظام الاقطاعي.

وعلى صعيد العمل السياسي عطف هذه القوى على تنمية الوعي السياسي لدى الجماهير المغربية من خلال الرد على القضايا السياسية التي تتناولها اجهزة الاعلام الرسمية من اذاعة وصحف، ومن خلال شرح وتحليل علمي لكل خطوة يخطوها النظام، وذلك بالوجه مباشرة الى الجماهير وفضح سياسة حكم الاقطاع والتنديد بهذه السياسة التي لا تخدم فئات وطبقات المجتمع المغربي المستغلة ولا تخدم امال الجماهير المغربية.

لقد نظمت هذه القوى اعضاءها على اساس الواجد وسط جميع فئات الشعب، في المصانع ومع العمال وفي الجامعات والمدارس من اجل تكثيف الاستياء الشعبي المبني على التحليل العلمي الواقعي لسياسة النظام، مما ساعد بالتالي على سهولة تحريك الجماهير واستثارة الحردات لديها والتدرج بها من العصيان الذي وتوجيهها الى محاربة الشرطة الرسمية واجهزة القمع، وتنظيم ذلك كله لياخذ اخيرا شكل العمل المسلح ضد مؤسسات الدولة واجهزتها، ذلك العمل المسلح الذي سينمو لصالح حركة ثورية مسلحة تسلط البنادق في وجه النظام برمته.

تغيير شكل العمل التنظيمي

اما على صعيد العمل التنظيمي فقد استطاعت قوى المعارضة الثابة ان تستبدل الطوق الذي بدا يزمج النظام، وعملت على:

١ – عزل القيادات اليمينية والانهازية من المواقع المؤثرة التي كانت تمثلها في صفوف المعارضة.

٢ – شن نضالات حازمة ضد القيادات ذات الايديولوجية البورجوازية التي لم تستطع ان تحقق اي مكسب سياسي او اقتصادي او اجتماعي لمصلحة الجماهير المغربية اثناء زعمتها للعمل النقابي.

٣ – رفضت المساومة على اهداف الجماهير بالتخلص من الحكم الاقطاعي الدكتاتوري والتحمت بالصانع والريف والجامعات وعملت بمواظبة على تعبئتها وتوعيتها وتحريضها.

٤ – عملت على دراسة الواقع المغربي بموضوعية ودمجت بين المفاهيم العلمية لهذا الواقع والممارسة لتغيره من خلال العمل الثوري المسلح بالوعي لاسقاط الفئة الحاكمة المرتبطة بالامبريالية العالمية وبناء نظام « جمهوري شعبي ديمقراطي، تكون العمود الفقري فيه ديمقراطية ومراقبة واسترجاع الجماهير الشعبية الكادحة اوسائل الانتاج ».

وكان نتيجة ذلك الوضوح السياسي والتحديد الايديولوجي لمفاهيم النضال لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتطور اشكاله واساليبه، وكشفه وسط الجماهير، ان اتضحت المفاهيم التنظيمية التي عانت منها قوى المعارضة المغربية على مدى العشر سنوات الاخيرة، بحيث ان المسالة التنظيمية كادت ان تكون قاتلة كلما ان حسابات قيادة المعارضة والزعامة السياسية المغربية. وفهم تلك المسالة فهما علميا اسفرق كثيرا من الوقت خسرت الناده القوى المناضلة نتائج ايجابية كان من السهل صهرها وسط مجمل نتائج النضالات السابقة، التي دون شك، كانت نتائج لا يمكن الاستغناء عنها لتطوير عمل الحركة الوطنية المغربية.

ان العمل التنظيمي، كان هي السنوات الاخيرة من تاريخ نضال الجماهير المغربية تحت رقابة اجهزة الشرطة الرسمية وادوات القمع الفاشية، بل وكان في احيان اخرى تحت اشراف هذه الاجهزة التي كانت تصنك زمام المبادرة حين ترتب في شل نشاطات ذلك العمل او حتى تقنيته، مستفيدة الى ابعد الحدود من وسائل العلامة الرسمية التي وكزت كتاباتها حول طرح مفاهيم مزيفة للديمقراطية والعمل الديمقراطي وحرية التعبير وحق التنظيم.

ورغم اجراءات التكتل والقمع، بقنوعها المتعددة المستمدة من خبرات اجهزة الارهاب الفرنسية والامريكية، بدا من الحجز اللامحدود الى المحاكمات الزمنة مرورا بالخطف وانهاء بالاغتيالات والتصفيات الجسدية، فان كثيرا من قادة العمل السياسي، ذوي الايديولوجية البورجوازية، وقعوا في فخ الاعلام الرسمي والديمقراطية المزيفة وعملوا بشكل علني من خلال المؤسسات النقابية، كاتحاد الشغل المغربي والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، تلك المؤسسات التي لم تكن بعيدة، بقادتها وكوادرها الاساسية وعناصرها النشطة ونشاطاتها المختلفة عن اعين اجهزة الشرطة السرية وجهاز الامن الخاص الذي شكله القصر لمتابعة تحركات العناصر التي تعمل ضد رغبات السلطة، دون ان تحاول الاستفادة من شرعية وجود هذه النقابات لبناء تنظيم سري يعبىء الجماهير المغربية وبهؤها على اسس علمية تضمن صعوبة خرق هذا التنظيم ومراقبته من قبل اجهزة القمع.

ان عدم وضوح هذه المسالة، او تجاهلها من قبل الكثير من قادة المعارضة غير الاضطرابات التي عاشتها هذه المعارضة وتارجحها بين البرلمان ومنه الى الجماهير ومؤسساتها، وغير ايضا سبب الانكسارات التي منيت بها قوى المعارضة وفشلها في التصدي المؤثر لاجهزة القمع الملكية. فالتبدلات التي طرات على اسلوب العمل التنظيمي لدى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية واعتماده اسلوبا جديدا في التربية الحزبية والنضال المنظم وتحديده الواضح للمفاهيم التنظيمية الثورية كان انتقالا من حالة نضال سادتها الفوضى والتخبط الى حالة جادة ساهمت كثيرا في تغيير مفاهيم العمل لدى الحركة الوطنية والذي حدد اكثر تلك المفاهيم الثورية واتاح لها حدودا واسعة للتطبيق هو خروج المجموعات « الانطارية » والرفاتية من صفوف الاتحاد الوطني لحل مكانها المجموعات الثابة الاكثر تطورا والاكثر استعدادا للظروف الموضوعية السائدة في المغرب، اولا، وثانيا الوضوح النظري لدى هذه المجموعات الى احداث تحولا اربخيا في نشاطها بتبنيها اسلوب الحرب الثورية لاسقاط النظام.

قلمة ايضا احداث كثيرة وتجارب غنية ونضالات معقدة عاشها المغرب وساهمت جديا بالتعديلات الجذرية التي طرات على الموسات التنظيمية والايديولوجية والسياسة لحركة المعارضة المغربية، ذلك ان التحليل التفصيلي والفهم العلمي والاستعاب الكامل لهذه الاحداث قاد النضال نحو الاتجاه الصحيح الذي تبنته ودعمته العناصر الثابة.

الجمهوريات الاربع وما سيتبع

اعلنت الجمهورية في المغرب في اربع محاولات فاشلة ساعدت في تحديد اخطار طريق النضال الشعبي الثوري المسلح وهي انتفاضة الفلاحين في الريف عام ١٩٥٨ وانتفاضة ١٩٦٥ في الدار البيضاء واثناء حادثة الصخيرات في ١٠ تموز ١٩٧١ بالهجوم على القصر الملكي، ثم محاولة اسقاط طائرة الملك في ١٦ آب ١٩٧٢ التي قام بها الضباط الذين كان يعتمد عليهم الملك لحماية عرشه. كانت هذه المحاولات تعزز بشكل واضح لالتقاط المؤشرات النضالية التي توجب على المعارضة اتباعها لمواجهة النظام الرجعي المخطط واع وامكانات شعبية مهيأة لضمن النصر.

وهنالك ايضا المعارك العمالية التي كان من الممكن ان تحقق الشيء الكثير للطبقة العاملة، لولا وجود تلك القيادات التي عرفت كثيرا عملية نشر الوعي الطبقي لدى العمال وتثقيفهم وتحضيرهم لدخول المعارك الحاسمة ضد الاقطاع والرجعية.

فالاضطرابات العمالية وتحديد مطالبها باكثر من مناسبة، والتضامن العمالي – الطلابي الذي ظهر في اكثر من معركة مواجهة مع الاجهزة الفاشية المغربية، كان بدايه وعي عفوي للتناقض بين الحركة العمالية وبين كامل النظام بمختلف مؤسساته.. وكان بمثابة بدايه وعي الطبقة العاملة متاورات قيادتها السياسة الى تخطط على اساس استخدامها للحركة العمالية كورقة ضغط لتحقيق اغراضها السياسية.

لقد نلهت تلك القيادات البورجوازية عن مهمات تطوير الحركة العمالية لانتزاع حقوقها المشروعة بالمتاورات السياسة ومحاولة فرض تلك المتاورات قسرا، بالتضليل والعسم والخداع، على قواعد الحركة العمالية.

من هنا يمكن القول ان الحركة الوطنية المغربية بالعبرات التي احدثت اسلوبا جديدا في عملية المواجهة مع النظام الاقطاعي، وبالفهم العلمي للاخطاء التي ارتكبها الحركة الوطنية في المغرب والاستفاده من هذه الاخطاء.. يمكن القول انها ستطيع ان تحدد خياراتها لمواجهة حاسمة مع النظام، بوسائل ثورية تحقق قيام نظام جمهوري اشتراكي شعبي ■■